جامعة سوهاج

كلية التربية

مجلة شباب الباحثين

دراسة مقارنة للحرية الأكاديمية في كل من الجامعات الفنلندية والمصرية

" A Comparative Study of Academic Freedom in both Finnish and Egyptian Universities "

إعداد

أ.د/ محمد أحمد محمد عوض
أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المتفرغ
كلية التربية – جامعة سوهاج

أ.د/ نبيل سعد خليل
أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المتفرغ
كلية التربية – جامعة سوهاج

أ / رشا خلف الله إسماعيل علي
معيدة بقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية
كلية التربية – جامعة سوهاج

تاريخ الاستلام: ١٧ يوليو ٢٠٢٢ - تاريخ القبول: ٣ أغسطس ٢٠٢٢
DOI :10.21608/JYSE. 2022.

الملخص :

هدفت الدراسة الحالية إلى إبراز الملامح الرئيسة للحرية الأكاديمية بالجامعات الفنلندية من خلال استعراض أهم آليات تطبيق الحرية الأكاديمية بالجامعات، ولذلك بهدف التوصل إلى وضع سياسة مقترحة يمكن اتباعها بالجامعات المصرية في ضوء ظروفها وإمكانياتها، بما يمكن ذلك من أخذ مساحة من الإبداع والابتكار بالجامعات، و هذا يساهم بدوره في تقدم وتطوير الجامعات المصرية.

ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدارسة منهج(جورج بيريداي للتربية المقارنة)، وقد أسفرت نتائج الإطار النظري عن مجموعة من النتائج أبرزها:

- **ضعف اللامركزية في تمويل الجامعات المصرية.**
- **يواجه البحث العلمي في الجامعات المصرية عدة من الصعاب منها: ضعف التمويل وفي معظم الأوقات انعدامه، عدم وجود خطة استراتيجية للبحث العلمي مرتبطة بمشكلات المجتمع، ضعف وانعدام الاستفادة من نتائج الأبحاث العلمية.**
- **توجد قيود ومعوقات للطالب الجامعي في الجامعات المصرية تحول ممارسة الحرية الأكاديمية منها : يجبر الطالب علي الدراسة في كلية نظرية وهو ميوله أدبية، اختياره للجامعة التي يود الدراسة ويجد نفسه في جامعة أخري.**

الكلمات المفتاحية: الحرية الأكاديمية.

The current study aims at highlighting the main features of academic freedom in Finnish universities by reviewing the most important mechanisms for applying academic freedom in universities in order to reach a proposed policy that can be followed in Egyptian universities in light of their circumstances and capabilities, enabling to take a space of creativity and innovation in universities, this in turn contributes in the progress and development of Egyptian universities

To achieve this goal, the study used the Biraydi comparative education approach. The findings of the theoretical framework resulted in a set of results, most notably:

- **The low status of a faculty member in Egyptian universities, in terms of bright salaries**
- **The Weak decentralization in financing Egyptian universities.**
- **Scientific research in Egyptian universities faces many difficulties, including weak and often nonexistent funding, lack of a strategic plan for scientific research related to society's problems, weakness and lack of benefit from the results of scientific research**
- **There are restrictions and obstacles for university students in Egyptian universities that prevents the practice of academic freedom, including: the student is forced to study in a theoretical college while his inclinations are literary, he chooses the university he wants to study and finds himself in another university.**

Key words:

Academic Freedom.

مقدمة:

تعد الجامعات في مختلف دول العالم الوسيلة الأساسية لتحقيق التطور والتقدم، ولذلك نجد أن معظم الدول المتقدمة اتجهت في الآونة الاخيرة إلى الاهتمام بالجامعات بشكل كبير بما يلائم عصر التكنولوجيا والتطور السريع في كافة المجالات، وترتب عليه زيادة كبيرة في عدد الجامعات سواء أكانت الجامعات الحكومية أم الخاصة، وازداد عدد إقبال الطلاب الى تلك الجامعات بشكل كبير، ولذلك ازداد عدد التخصصات في الجامعات بما يلائم ميول وقدرات وإمكانيات الطلاب، وكذلك بما يتناسب مع عصر التكنولوجيا والتغيرات المجتمعية، والاهتمام بالبحث العملي.

وحتى تستطع الجامعات أن تحقق الأهداف التي تسعي إليها لابد من توافر قدر من الحرية الأكاديمية، حيث تعد الحرية الأكاديمية ضرورة أساسية، تأتي في مقدمة الحقوق التي يجب أن تكفلها المؤسسات التعلمية والأكاديمية لعضو هيئة التدريس والمجتمع الأكاديمي، حيث تمنح الحرية مقابل مجموعة من المسئوليات والالتزامات حيث تكون بعيدة عن المخاطر والصراع حول جوانب المعرفة المختلفة (الكندري ،٢٠١١،ص ٦٧).

والحرية الأكاديمية مطلب إنساني وحق من حقوق الإنسان، وتشمل الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس فيما يلي (بدارن ،٢٠١٥،ص ص ٢٧٥،٢٩٠) :

- **الحرية الأكاديمية، وتتمثل: في اختيار الكتب التي سيقوم بتدريسها، الحرية في اختيار طريقة التدريس التي يراها مناسبة.**
- **حرية البحث والتوصل إلي النتائج، التواصل العلمي مع زملائه داخل وخارج المستوي الجامعي.**

كما تشمل الحرية الاكاديمية للطلاب علي ما يلي: حرية الطالب في التفكير والتعبير والمناقشة، والإبداع، والنقد، والمشاركة في اختيار وإجراء التقارير والتدريبات البحثية، وحرية تبادل الأفكار، وكذلك تنمية معتقداتهم واتجاهاتهم المستلقة بعيدًا عن أساتذتهم ومؤسساتهم الأكاديمية (عبد زيد ٢٠١٨،ص١٢) .

أما فيما يتعلق باستقلال الجامعات، فلكى تتم العملية التعليمية بنجاح وتؤدى رسالتها في تنمية المجتمعات فلابد من استقلال الجامعات، فاللجنة المعلنة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أكدت على أن التعليم لا يقوم بدوره إلا إذا كان مزودًا بالاستقلالية والحرية الأكاديمية للطلاب والعاملين بالجامعات وذلك من خلال مدى قدرة المؤسسة على حل

الازمات واتخاذ القرارات المناسبة دون تدخل خارجي من سلطات الخارجية، فاستقلال الجامعات يقصد به مدى قدرة الجامعة على وضع وتغير البرامج والقرارات بما يناسب تغيرات المجتمع، ووضع سياسة الجامعة دون تدخل من سلطات خارجية، ويشمل الاستقلال علي (استقلال مالي، استقلال أكاديمي، واستقلال الإداري)(بدران ،٢٠٠٩، ص ص ٢٨٧-٢٨٩).

مما سبق، يتضح مدي أهمية الحرية الأكاديمية بالجامعات، إلا أن الجامعات المصرية تعاني من قلة توافر الحرية الأكاديمية؛ ولذلك في تلك الدراسة سوف يتم الاستعانة بخبرات دول أوروبية متقدمة تطبق الحرية الأكاديمية في الجامعات.

ومن تلك الدول الأوربية فنلندا حيث يوفر التعليمي الفنلندي فرص متساوية لجميع الطلاب في التعليم، وكذلك تتمتع بالحرية الأكاديمية، وذلك يأتي تمويل التعليم العالي النصيب الأكبر من ميزانية الدولة، ويتم التوسع في الجامعات، حيث تم تغير سياسة التعليم العالي من جامعات الدولة إلي كيانات مستقلة، كما تنوعت البحوث العلمية في جميع التخصصات والتركيز علي مشكلات التي تواجه المجتمع، كما أنها تؤمن بحرية البحث والفنون والتدريس(Ahola et al, 2012,pp16-17)

مشكلة الدراسة:

حتي تأتى الجامعات بثمارها المعتاد لابد من توافر قدرًا كبيرًا من الحرية الأكاديمية بكافة أبعادها، حيث تعد الحرية الأكاديمية أساس تقدم الكليات والجامعات وذلك استقلال الجامعات عن الدولة سواء أكان فكريًا وماديًا وإداريًا جعلها منبع الإبداع والابتكار والاختراع والنضج المعرفي بعيدًا عن الخضوع والسيطرة والقيود.

كما أكدت إحدى الدراسات إلى وجود معوقات تحد من قيام الحرية الأكاديمية في مصر، ولذلك فإن الحكومة هي المسئولة عن تمويل التعليم، مما يجعلها تنفق بالطريقة التي تريدها، وكذلك توجد قيود على البحث العلمي وحرية الدراسة والنشر العلمي وعلى الرغم من أن الدستور المصري أكد على استقلال الجامعات إلا أنه في قانون تنظيم الجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢م، يسمح للحكومة الحق في تحديد أعداد المقبولين بالجامعات، وإنشاء الدرجات العلمية، والأقسام والكليات، وتحديد ميزانيات الجامعات على بنود مختلفة(سيد،٢٠١٤م، ص ٣١١).

كما أن القيود المفروضة على الحرية الأكاديمية سوف تؤدي إلى أزمة حقيقية، وذلك بسب ندرة الأعمال الإبداعية، وضعف الممارسة النقدية، وظهور التبعية الفكرية والمنهجية، وفصل البحث العلمي عن مشكلات التي تواجه المجتمع(نجيب ،٢٠١١،ص١٩).

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الحالية الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن تطبيق الحرية الأكاديمية بالجامعات المصرية في ضوء خبرات بعض الجامعات الفنلندية؟

ويمكن صياغة السؤال الرئيسي في الأسئلة الفرعية التالية:

١- **ما آليات تطبيق الحرية الأكاديمية ببعض الجامعات الفنلندية علي ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها ؟**
٢- **ما الجهود الحالية لتطبيق الحرية الأكاديمية في بعض الجامعات المصرية في ضوء بعض العوامل الثقافية المؤثرة فيها؟**
٣- **ما جوانب الإفادة من خبرة الجامعات الفنلندية لتطبيق الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية؟**

أهداف الدراسة:

- **التعرف على الإطار الفكري والفلسفي للحرية الأكاديمية للجامعات في الأدبيات التربوية المعاصرة.**
- **التعرف علي آليات تطبيق الحرية الأكاديمية لبعض الجامعات الفنلندية على ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة.**
- **التعرف على الجهود المبذولة حاليًا لتطبيق الحرية الأكاديمية بالجامعات المصرية على ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة.**

أهمية الدراسة:

- **تعد الحرية الأكاديمية وسيلة فعالة لتطور وتقدم الجامعات، حيث تسمح لأفراد الجامعة أداء أعمالهم بكل حرية بعيدًا عن الضغوط والتهديدات والخوف من السلطات الخارجية، فهي تنمي الإبداع والابتكار وتحمل المسئولية لدى أفرادها.**
- **تمنح أعضاء هيئة التدريس قدرًا من الحرية لممارسة عملهم في البحث والتدريس والتقييم مما يجعل عضو هيئه التدريس قادرًا علي أداء عمله دون أي ضغوط وتخوف.**
- **تساعد الطلاب علي ممارسة العملية التعلمية بنوع من الحرية في اختيار التخصص والمناهج والأنشطة التي تتناسب مع قدراته وإمكاناته وتوفر له فرص عمل مناسبة له تتوافق مع قدراته.**

منهج الدراسة :

استخدمت الباحثة منهج (جورج بيريداي)، وذلك بهدف مقارنة الحرية الأكاديمية بالجامعات الفنلندية، ومحاولة الاستفادة منها في الجامعات المصرية، حيث يسير المنهج علي أربع خطوات (الوصف، التفسير، المقابلة، المقارنة).

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية: وذلك اقتصرت الدراسة على الحرية الأكاديمية في بعض الجامعات الفنلندية والمصرية، ومدى الاستفادة منها في الجامعات المصرية.**
- **الحدود الجغرافية: وذلك اقتصرت الدراسة على الحريات الأكاديمية بالجامعات في كل من الفنلندية والمصرية.**
- **الحدود الزمنية: حيث اقتصرت الدراسة الحالية على دراسة الحرية الأكاديمية بالجامعات الفنلندية والمصرية ومدى الإفادة منها في الجامعات المصرية.**

مصطلحات الدراسة :

الحرية الأكاديمية Academic Freedom

الحرية تعريفها لغويًا (معجم الوجيز،٢٠٠،ص١٤٤ً): حيث تأتي من الفعل حرَّر، يُحَرِّر، تحريرًا، والمفعول مُحَررّ مصدر تَحْرير.

تعرف في المعجم الوسيط" بإنها الخلوص من الشوائب أو الرق أو اللوم".

كما تعرف بأنها غياب القيود والضغوط التي يمكن أن تفرضها السلطات السياسية أو الدينية أو الإدارية أو غيرها من السلطات والقوى خارج الجامعة أو داخلها والتي قد تبث الخوف أو القلق في عقول ونفوس العاملين بالجامعة من أساتذة وباحثين وطلاب والتي تمنعهم من الدراسة أو البحث بحرية في الموضوعات التي تثير اهتماماتهم ونشر النتائج التي توصلوا إليها(نوفل ،١٩٩٢،ص٦١).

يقصد بها: غياب القيود والإكراه والإجبار، والقهر عن نشاطات البحث والدراسة في الجامعات ومراكز البحث حيث تتعلق بحق الأساتذة، والطلبة في التتبع المسئول للحقيقة والمعرفة والتعامل معها دون قيود أو شرط من قبل سلطات خارجية (عيسي ،٢٠٠٩، ص٦٥).

الدراسات السابقة:

أولًا: الدراسات العربية

١) دراسة (محمد عادل، ٢٠٠٦) :

هدفت تلك الدراسة موضوع الحرية الأكاديمية لطلاب الجامعة، وهذا الموضوع تتنامى الحاجة لدراسته باستمرار لا سيما في هذا العصر الذي يشهد اتساع وتعالى الصيحات بضرورة زيادة مساحة حرية الرأي التي يتوجب منحها للأفراد والشعوب، كما يشهد في الوقت نفسه زيادة إحداث التطرف والاغتراب الفكري، وضعف الانتماء، وتشتت هوية الطلاب خاصة في المرحلة الجامعية، ومن ثم سعت تلك الدراسة للكشف عن صورة الواقع لممارسة طلاب الجامعة لأبعاد الحرية الأكاديمية، أي مقدار ما يتمتعون به ويمارسونه من أنشطة تهدف إلى غرس أهمية البحث، وتنمية الملكات، والقدرة على التعبير عن الرأي، واحترام الرأي الآخر، والاختبار الموضوعي، وبالتالي مشاركاتهم الإيجابية في العديد من المواقف والقضايا الجامعية والتعليمية، خاصة بكليات التربية.

وكشفت الدراسة عن تدني مستوى ممارسة الطلاب لأبعاد حرياتهم، ومن ثم قدمت تصورًا مقترحًا تأمل من خلاله تفعيل دور الإدارة الجامعية نحو تحقيق الحرية الأكاديمية لطلابها.

٢) دراسة (عبد العزيز ندي ،٢٠٠٦م) :

هدفت هذه الدراسة التعرف علي مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية والوضع الراهن للحرية الأكاديمية، بالإضافة إلي أهم العوامل التي تحد من ممارسة الحرية الأكاديمية بالجامعات السعودية، حيث تم استخدام المنهج الوصفي، واعتمدت علي استبانة مكونة من (٤٩١) عضوًا من العمداء والوكلاء والرؤساء الأقسام، ولقد توصلت الي أهم النتائج منها:

- تعني الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية حرية الجامعة واستقلالها إداريًا وأكاديميًا وماليًا، حرية عضو هيئة التدريس في البحث والتدريس.
- الوضع الراهن للحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية متوسط بشكل عام.
- يعد مجال الاستقلال الأكاديمي أكثر مجالات الحرية الأكاديمية توافرًا في الجامعات السعودية.
- من أهم العوامل التي تحد من الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية (البيروقراطية، الروتين الإداري في أنظمة الجامعة، ضعف تنمية المصادر المختلفة للتمويل).

٣) دراسة (خطابية محمد، والسعود راتب ، ٢٠١١) :

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية وعلاقة ذلك بإنجازهم البحثي، حيث استخدمت المنهج المسحي الارتباطي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية، والبالغ عددهم (٤٧٨٩)، وبلغت عينة الدراسة (٥١٠) أعضاء تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية، تم تطوير استبانة لتعرف تصورات أعضاء الهيئات التدريسية لدرجة حريتهم الأكاديمية، أظهرت نتائج الدراسة أن تصورات أعضاء الهيئات التدريسية لدرجة حريتهم الأكاديمية، وكذلك إنجازهم البحثي قد جاءا بدرجة متوسطة، وأن ليس هناك علاقة ارتباطية بين الحرية الأكاديمية والإنجاز البحثي لأعضاء هيئة التدريس، كما أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات أعضاء الهيئات التدريسية لدرجة حريتهم

الأكاديمية تعزى لنوع الجامعة ولصالح الجامعات الرسمية، ونوع الكلية ولصالح الكليات الإنسانية، وعدم وجود فروق تعزى لمتغيري الرتبة الأكاديمية وجامعة التخرج.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية.

١. كاران،٢٠٠٧(Karran,2007):

بعنوان : تطبيق الحرية الأكاديمية في دول الاتحاد الأوروبي.

هدفت تلك الدراسة معرفة مدى تطبيق مفهوم الحرية الأكاديمية في عدد من دول الاتحاد الأوروبي حيث تكونت عينة الدراسة من(٢٣) دولة من الاتحاد الأوروبي وبينت النتائج أن أعلى خمس دول تطبق الحرية الأكاديمية في الجامعات وهي (فنلندا، سلوفانيا، التشيك، هنغاريا، أسابنيا)، كما أظهرت النتائج أن أقل ثلاث دول في تطبيق الحرية الأكاديمية هي(المملكة المتحدة، الدنمارك، السويد)، حيث اعتمدت في تصنيفها علي خمسة مؤشرات : حماية الدستور للحرية الأكاديمية، الإدارة الذاتية والحماية الشعبية للجامعة، حرية الجامعة في تعيين رئيسها ونظام التثبيت للأساتذة وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية –:

إمكانية توفير مقاييس قابلة للمقارنة للحماية القانونية للحرية الأكاديمية في أوروبا، كشفت أن صحة الحريات الأكاديمية تختلف بين الدول وتحتاج إلى رعاية إذا أرادت البقاء، وتقترح تلك الدراسة كيف يمكن إجراء هذا التحليل التمهيدي المفيد بشكل مفيد.

٢. دراسة بيرونين،٢٠١٣ (Piironen ,2013) :

بعنوان: الفكرة الوطنية لاستقلال الجامعة وإصلاح قانون الجامعات الفنلندية.

هدفت دراسة قانون الجامعات الجديدة إلى تعزيز الاستقلال المؤسسي لجامعات البلاد، تم تحليل عينة من أوراق السياسات والإستراتيجيات الموثوقة من قبل أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجالات سياسة التعليم العالي على المستوى الأوروبي وفي فنلندا، حيث أثار مفهوم الاستقلال المؤسسي في الآونة الأخيرة، واستند هذا على القيم الإدارية والتنظيم من أعلى إلى أسفل ذلك أكد على إمكانات الجامعات للعمل في سوق التعليم في أي مؤسسة، ولذلك تم ملاحظة هناك تشابك عبر الوطنية للسياسات ذات الصلة بالأفكار المتعلقة باستقلال الجامعة في هذه الحالة، فمن الأفضل عدم نشر الأفكار، لأنه لا توجد عملية غير متكافئة للتكيف الوطنية أو الإسقاط، العملية برمتها من التحول الأيديولوجي نفسه كان، لم تكن هناك مواجهة بين المحلية والأوروبية في الأفكار لكنها تطورت في وقت واحد وبدعم متبادل كما

ساهمت السلطات في أجندة التعليم العالي الأوروبية، حيث كانت تستخدم لدعم وإضفاء الشرعية على التغييرات المباشرة والسياسية على المستوى الوطني الفنلندي، فالسياسيون الفنلنديون وعمل البيروقراطيين مع نظرائهم في الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ الجامعة الأوروبية تفاعلوا من خلال الجمعيات الخاصة .

التعليق علي الدراسات السابقة :

حيث تشابهت جميع الدراسات العربية والأجنبية مع الدراسة الحالية في التأكيد علي الدور الذي تلعبه الحرية الأكاديمية في كافة الجامعات، ولقد تم التوصل إلي النتائج ذات الصلة بموضوع الدارسة منها:- قلة توافر الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية، تحتاج الجامعات المصرية إلي مزيد الاستقلال الإداري والمالي والعلمي، يحتاج البحث العلمي إلي مزيد من التمويل والحرية في تناول الموضوعات.

كما تم الاستفادة من الدراسات السابقة تناول وبلورة مشكلة الدراسة ، صياغة الاسئلة ، وتكوين الإطار العام للدراسة، الاستفادة من نتائج وتوصيات الدراسات السابقة في بلورة نتائج الدراسة ، كما تم الاستفادة منها في معرفة المراجع العلمية التي تناولت الموضوع.

خطوات السير في الدراسة :

تسير الدراسة الحالية خلال الخطوات التالية:

- **الخطوة الأولي: وهي تتضمن الإطار العام للدراسة والذي يشتمل على : مقدمة الدراسة ، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، منهج الدراسة، حدود الدراسة، مصطلحات الدراسة، الدراسات السابقة، خطوات السير في الدراسة، وهو ما يتضمنه الفصل الأول من الدراسة.**
- **الخطوة الثانية: وللإجابة عن السؤال الثاني: ما آليات تطبيق الحرية الأكاديمية في بعض الجامعات الفنلندية على ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها ؟ قامت الباحثة بعرض آليات تطبيق الحرية الأكاديمية بالجامعات الفنلندية من حيث: مفهوم الحرية الأكاديمية، مجالات الحرية الأكاديمية، ملامح تطبيق الحرية الأكاديمية، وذلك في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها.**
- **الخطوة الثالثة : ويتضمن ما الجهود المبذولة حاليًا لتفعيل الحرية الأكاديمية في بعض الجامعات المصرية على ضوء بعض العوامل الثقافية المؤثرة فيها؟ قامت الباحثة**

بعرض ملامح الحرية الأكاديمية بالجامعات المصرية، وذلك على ضوء بعض العوامل الثقافية المؤثرة فيها.

٤- الخطوة الرابعة : ويتضمن ما جوانب الإفادة من خبرة الجامعات الفنلندية لتطبيق الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية؟ قامت الباحثة بعرض جوانب الإفادة من خبرة الجامعات الفنلندية لتطبيق الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية.

أولًا الحرية الأكاديمية بالجامعات الفنلندية على ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة :

تمهيد:

تحتل فنلندا مركز الصدارة في مجال التعليم، فلقد تمكنت تلك الدولة الصغيرة من تحقيق نتائج عالمية جعلت العالم يقف في صمت أمام إنجازاتها التربوية والتعليمية، كما أنها أصبحت نموذجًا عالميا يبنى عليه نظام التعليم في بعض الدول، فمن بلد الزراعة إلى بلد ذات اقتصاد معرفي متقدم؛ ويرجع ذلك إلي الاهتمام الشديد بالتعليم في جميع مراحله المختلفة.

كما يسير النمو المتصاعد في المشاركة في جميع مستويات التعليم في فنلندا منذ عام ١٩٧٠م، حيث كان النمو سريعًا في قطاع التعليم الإعدادي في الثمانيات وقطاع تعليم العالي في التسعينات، وقد ركزت سياسات التعليم التي قادها الإصلاح التعليمي الفنلندي علي خلق تكافؤ الفرص ورفع الجودة وزيادة مشاركة المجتمع الفنلندي في جميع المستويات التعليمية(سالبيرج ،٢٠١٦،ص٣-٤) .

ويبلغ عدد الجامعات في فنلندا عشرين جامعة، عشر جامعات متعددة التخصصات، وثلاث جامعات للتكنولوجيا، وثلاث جامعات للاقتصاد وإدارة الأعمال، وأربع أكاديميات فنية، بالإضافة إلى ذلك يتم توفير التعليم على مستوى الجامعة في أكاديمية عسكرية واحدة تغطي شبكة الجامعات جميع مناطق الدولة، وتوفر أماكن للطلاب لما يقرب من ثلث الفئة العمرية، فجميع الجامعات مملوكة للدولة وتشترك في كل من التعليم والبحث العلمي ولها الحق في منح الدكتوراة، ويستغرق إكمال درجة البكالوريوس(من ١ أغسطس ٢٠٠٥، والتي تضم ١٨٠ ساعة معتمدة) أي ثلاث سنوات، ويستغرق الحصول على درجة الماجستير(٣٠٠ ساعة معتمدة) أي حوالي خمس سنوات وتختار الجامعات طلابها بشكل مستقل، ويكون هناك

منافسة شديدة على أماكن الطلاب في التعليم العالي ,2007 Kansanen and Meri) p. 259).

أولًا: مفهوم الحرية الأكاديمية في الجامعات الفنلندية:

ويُقصد بالحرية الأكاديمية في قانون الجامعات الفنلندي (٢٠٠٩م) حرية التعليم والبحث العلمي، بالإضافة إلى الحرية الفنية، على الرغم من أن القواعد واللوائح للتعليم والتدريس ينبغي النظر فيها، إلا أنه لم يتم ذكر المؤسسات أو الأفراد على وجه التحديد في التشريع (Nokkala and Bladh ,2014 p 6).

كما تعني الحرية الأكاديمية أيضاً حرية الفردية في السعي وراء الحقيقة دون خوف من العقوبات أو القيود السلبية من السلطات الدينية أو السياسية، فضلًا عن حريتهم في تنظيم عملهم، لتحديد أهداف وأولويات البحث والتعليم (Rostan , 2010 ,P72) .

ثانيًا: مجالات الحرية الأكاديمية في الجامعات الفنلندية:

ينص القانون الفنلندي علي عدة قوانين فرعية والتي ساهمت في ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات منها قانون التكافؤ والمساواة الذي نص علي(راسيالينن ،٢٠١٦م ،ص١٥٧):-

- **ضرورة توافر نفس إمكانيات الدراسة والعمل للجميع، والاستفادة من الخدمات.**
- **تحقيق المساواة في المجتمع، ورفض التهميش بناءً على السن أو الأصل أو الجنسية أو اللغة أو الدين أو الرأي أو النشاط السياسي.**
- **يُعد التمييز جريمة لابد من الدولة حماية أفراد المجتمع منها والعمل على القضاء عليها.**

- **الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفنلندية:**

حرية عضو هيئة التدريس أحد أهم مكونات الحرية الأكاديمية التي يختص بها المجتمع الأكاديمي، فهو المتعامل الرئيس مع المعرفة العلمية والمنتج لها، وبناءً على أدواره المتعددة، لذا كان لابد من سن القوانين والأنظمة والتشريعات التي تكفل حريته، وتؤمن له البيئة العلمية والمناخ المشجع على الإبداع بكل ثقة واقتدار، فالحرية الأكاديمية تتحقق عند توافر البيئة الأكاديمية الديمقراطية التي يتحرر عضو هيئة التدريس فيها من كافة الضغوط السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية(بن سفير ،٢٠١٨،ص ٨٨-٨٩).

وتتمثل الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس بالجامعات الفنلندية في التحرر من القيود الخارجية في اختيار الموضوعات والمفاهيم والأساليب التي سيدرسها الأستاذ الجامعي، وحرية العمل لتحقيق الأهداف والقيم المنشودة، وحرية إنتاج المعرفة ونشرها من خلال البحوث العلمية، كما تتمثل الحرية الأكاديمية أيضًا لأعضاء هيئة التدريس في الحرية الفردية في السعي وراء الحقيقة دون خوف من العقوبات والقيود السلبية أو القيود من السلطات الدينية أو السياسية، وفي حريتهم في تنظيم عملهم لتحديد أهداف وأولويات البحث والتدريس، ووضع المعايير والقواعد لتقييم وتوجيه النشاط الأكاديمي؛ وأن تتمتع تلك الأنشطة بمزيد من الديمقراطية، لذا تُعد الحرية الأكاديمية المرجع الرئيس لضمان الجودة التعليمية واستقلال المهنية لأعضاء هيئة التدريس داخل الجامعة(Teichler and Ava Höhle, 2013,p.71).

وتستلزم الحرية الأكاديمية حق العلماء وقدرتهم على صياغة مجالات اهتمامهم وأسئلة البحث والنظريات والمنهجيات والاستنتاجات دون سيطرة أو تدخل، ووفقًا لقرار اليونسكو لعام (١٩٩٧م)، فإن الحرية الأكاديمية للباحثين تنطوي على الحق في ممارسة عملهم دون قيود بموجب عقيدة محددة، وحرية التدريس والمناقشة في إجراء البحوث والتوصل إلي النتائج ونشرها، وحرية التعبير عن آرائهم بحرية حول المؤسسة أو النظام الذي يعملون فيه التحرر من الرقابة المؤسسية، وحرية المشاركة في الهيئات الأكاديمية المهنية أو التمثيلية) Piironen , 2013, P.131).

- **استقلال الجامعات الفنلندية:**

تأسست أول جامعة فنلندية في عام ١٦٤٠م قبل أن تصبح فنلندا دولة ذات سيادة في عام ١٩١٧م، حيث اكتسبت المؤسسات الأخرى مكانة جامعية في النصف الأول من القرن العشرين، حتى التوسع الكبير في الستينيات والسبعينيات أدى إلى زيادة عدد الجامعات، وتم إنشاء العديد من الجامعات الحديثة كمؤسسات متعددة التخصصات في المدن الإقليمية فكانت عشر جامعات من أصل ٢٠ جامعات في فنلندا متعددة التخصصات، وثلاث جامعات للتكنولوجيا، وثلاث كليات للاقتصاد وإدارة الأعمال، وأربع مؤسسات إبداعية وفنون الأداء من الناحية الدستورية، فنلندا أمة ثنائية اللغة، وتقوم جامعتان بالتدريس في الغالب باللغة السويدية(Timo , at el,2009, p. 3) .

وفي قانون الجامعات الجديدة في عام ٢٠٠٩م، مُنحت الجامعات استقلال مالي وإداري أقوى فيما يتعلق بالدولة، وكانت أهم أهداف الإصلاح هي تسهيل عمليات الجامعات في بيئة دولية، وتخصيص الموارد لأعلى مستوى للبحث العلمي، وذلك لضمان جودة وفعالية البحث والتدريس، حيث أصلح قانون الجامعات الجديدة في فنلندا نظام إدارة الجامعات من خلال تعزيز سلطة مجالس الإدارات والعمداء(Tapanila , at el,2020, P. 122) .

ويمكن تقسيم الاستقلال للجامعات الفنلندية إلي:

أ- الاستقلال المالي:

تحصل الجامعات على تمويل من الدولة حيث لا توجد في التعليم العالي رسوم دراسية، وأيضًا تقوم بجمع تمويل خارجي مع وزارة التعليم والثقافة، كما توافق الجامعة على أهداف تشغيلية ونوعية توفر الأساس للموارد اللازمة التي تمولها الحكومة والفنون التطبيقية توليد التمويل الخارجي، ويعتمد التمويل الأساسي الذي تقدمه الحكومة على تكاليف الوحدة لكل طالب وتمويل المشاريع، والتمويل القائم على الأداء، لضمان الوصول الشامل إلى الفرص التعليمية، حيث تم توفير المساعدة المالية للطلاب لإفادة نسبة كبيرة من الطلاب تتضمن المساعدات المالية بشكل أساسي مثل المنح الدراسية والسكنية، وفي التعليم العالي تقدر المنح الدراسية والمنح الأخرى للأسر بحوالي ١٤.٩٪ من الإنفاق العام للتعليم العالي، وهو أعلى من متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) البالغ ١١.٤٪، وأكثر من نصف الطلاب في برامج الدرجة الأولى في التعليم العالي بنسبة (٥٤٪) يستفيدون من هذه المنح(PON et al,2013, P. 16).

وتستثمر فنلندا المزيد من التمويل العام في مؤسسات التعليم العالي؛ مما يعطي نفوذًا لوزارة التعليم الفنلندية؛ إذ يتطلب التعليم المزيد من الإجراءات الخاضعة للمساءلة وآليات قياس الأداء.

ففي عام ٢٠٠٠م، استثمرت الحكومة الفنلندية ٢٣١٦.٣ مليون يورو في ٣٨ مؤسسات للتعليم العالي (١٤ جامعة و٢٤ كلية فنية)، وفي عام ٢٠١٤، زادت هذه النفقات إلى ٣,٣٠٤.٦ مليون يورو في فنلندا، حيث تنفق فنلندا قدراً أكبر من الموارد العامة على التعليم العالي، فالإنفاق السنوي لكل طالب في فنلندا يقدر بنحو ١٦٧١٤ يورو (Carvalho and Diogo,2018 ,P.2)

ويتم تحديد التمويل في المقام الأول على أساس كل من(Timo 2007, P. 272):

- **عدد درجات الماجستير والدكتوراة وجودتها.**
- **التأثير الاجتماعي والإقليمي للعمليات من بين الأسس المركزية للحصول على التمويل.**
- **حصة البحث العلمي في تمويل الأداء ستكون على الأرجح في زيادة خلال السنوات القادمة.**

ب- الاستقلال الذاتي(الإداري):

كما تتمتع مؤسسات التعليم العالي العامة الفنلندية بالقوانين التربوية، والعلمية، والثقافية، والاستقلال الإداري والمالي، والأصول التأديبية فيما يتعلق بالدولة، حيث تتمتع الجامعات بالاستقلالية في ضمان حرية التعليم العالي الأكاديمي والفني، وتستلزم الاستقلالية على أن يكون لها الحق في اتخاذ القرار في الأمور التي تنتمي إلى الإدارة الداخلية، ومع ذلك فإن تنفيذ الاستقلال المؤسسي ديناميكي وغامض، حيث تتمتع الجامعات باستقلالية في بعض الأبعاد بينما تخضع في حالات أخرى لرقابة قوية من الدولة، بحيث أصبح الاستقلال التنظيمي جزءًا لا يتجزأ من نظام جديد للسيطرة على الجامعات وفي محاولة لتفعيل مفهوم الاستقلال المؤسسي، وقد حدد دي بوير (٢٠١٠) أربعة أبعاد للاستقلال الذاتي وهي: التنظيم، والسياسة، والاستقلال الداخلي، والمالي (Carvalho and Diogo , 2018,P.13):

- **يصف الاستقلال التنظيمي إلى أي مدى يُمكن للمؤسسات أن تقرر بشأن هياكل الحكومة والسلطة والمسئولية والمساءلة الداخلية الخاصة بها واختيار قيادتها المؤسسية.**
- **يشير استقلالية السياسة إلى مستوى النظام على المستوى المؤسسي والإدارة العليا والإدارة الوسطى والأكاديميين والهيكل الفني (الموظفون الإداريون).**
- **يشمل الاستقلال المالي القدرة على اتخاذ قرار بشأن تنويع مصادر الدخل، والتخصيص الداخلي للأموال العامة والخاصة، واقتراض الأموال من سوق رأس المال.**
- **الاستقلالية الداخلية تعني في الاعتبار إلى أي مدى تحتاج المنظمات إلى الامتثال لمتطلبات المساءلة، حتى لو كان مستوى الاستقلالية يُمكن أن يختلف في كل بُعد، فجميعها مترابطة.**

لقد كانت سياسة التعليم العالي ميدانًا للمعارك السياسية الشرسة بعد أن ارتبطت الجامعات الفنلندية بقوة بالدولة كجزء من السياسة الاجتماعية؛ فمنذ عام ١٩٦٠م فصاعدًا كان أهم وأحدث تطور في سياسة التعليم العالي هو قانون الجامعات الذي تم إصلاحه في عام ٢٠٠٩م، وقد عزز القانون الجديد الاستقلال المؤسسي للجامعات، على الرغم من أنه في إطار من المسائلة الأكبر تسبب ذلك في تقوية وإضعاف العديد من الجوانب في نظام التعليم العالي الفنلندي، وبالتالي فإن الإصلاح في فنلندا بعد القانون يُقدم سياقًا مثمرًا لاختبار الإطار التكاملي خاصة فيما يتعلق بالاستدامة الاجتماعية والاقتصادية , Lattu) and Cai .2020, P. 2)

ج- الاستقلال الأكاديمي:

لقد أصبحت الجامعات كيانات قانونية مستقلة منفصلة عن إدارة الدولة منذ يناير ٢٠١٠م، حيث دعت الحكومة قبل ذلك الجامعات إلى تطوير أنشطتها التي تقوم على الانضباط، حتى تكون الجامعات أكثر قدرة على الاستجابة للبيئة المتغيرة، ويُمكن النظر إلى قانون الجامعة لعام ٢٠٠٩م على أنه استجابة لهذه المطالب المفروضة على الجامعات، فمنذ بداية عام ٢٠١٠م أصبحت الجامعات الفنلندية هيئات مستقلة يحكمها إما القانون العام كمؤسسات تخضع للقانون الخاص، وقد أدى ذلك إلى دخول حقبة جديدة تكون فيها الجامعات مسئولة عن أفعالها، بما في ذلك إمكانية الاستجابة لبيئة متغيرة وتعديل أنشطتها، ولهذه الغاية تطلب وزارة التعليم والثقافة الآن من الجامعات تحديد مجالات التركيز في البحث والتدريس والالتزام بالحياة العملية والتنمية الإقليمية (84 -83 Timo, , 2012, P.p))

الحرية الأكاديمية للبحث العلمي بالجامعات الفنلندية:

يتكون نظام التعليم العالي الفنلندي من قطاعين متكاملين: الفنون التطبيقية، والجامعات، وتتمثل مهمة الجامعات في إجراء البحث العلمي وتوفير طلاب البكالوريوس والدراسات العليا، وعلى أساس ذلك يجب على الجامعات أن تولي اهتمامًا كبيرًا بتشجيع البحث المجاني والتعليم العلمي والفني، وتوفير التعليم العالي القائم على البحث وتثقيف الطلاب لخدمة وطنهم والإنسانية، وتتم هذه المهمة من خلال تفاعل الجامعات مع المجتمع المحيط بها، وتعزيز تأثير نتائج البحوث والأنشطة الفنية في المجتمع ,Martti Lehto) 2015, P. 201)

ويُمثل زيادة عدد أعضاء هيئة التدريس في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ م ميزة أخرى هي النمو السريع للباحثين مما يشير إلى الأهمية المتزايدة للبحوث الجامعية، وقد تم أيضًا احتساب طلاب الدكتوراة في كليات الدراسات العليا من موظفي الجامعة، وذلك للأهمية المتزايدة للبحث العلمي في الاقتصاد القائم حول المعرفة، وإعطاء المزيد من المخصصات المالية للبحث وتطوير الأداء(Sakari, et al, 2014, P.p. 40- 41)

ويُعد الغرض من سياسة الحكومة المتعلقة بالعلم هو دعم البحث العلمي وضمان التطوير الإيجابي لنوعية هذه الأبحاث، وآثارها وإمكانية ظهورها على المستوى الدولي، كما تم زيادة التمويل المخصص للبحث والتطوير تدريجيًا في الفترة من ٢٠٠٤- ٢٠٠٩م وفقًا للبرنامج السياسي الحكومي، وكان الغرض منه تعزيز البحوث الأساسية وتوسيع نطاق الباحثين، ليصبح بذلك النصاب العام من إنفاق الدولة علي الأنشطة البحوث والتكنولوجيا من بين أعلى ما تنفقه الدول في العالم(المجلس الاقتصادي والاجتماعي ,ص١٢٨)

وتطورت الجامعة الفنلندية منذ بداية الستينيات حتى الثمانينيات في إطار عقيدة التنمية الحكومية وتحت حماية الحكومة الوطنية، وأصبحت تتمتع بحرية أكاديمية واسعة نسبيًا فيما يتعلق بتدريس البحوث وإدارتها خلال العقود القليلة الماضية فقد غير هذا الوضع كثيرًا من البيئة الوظيفية للجامعة، حيث اتسمت بداية هذا القرن بالضغوط للتكيف مع التغيرات والتحديات في عالم العولمة، وعليه فيجب على الجامعات أن توازن بين ثقافتين الثقافة الأكاديمية التقليدية وثقافة السوق الحرة(Sakari a and David , 2012,P.8).

الحرية الأكاديمية للطلاب بالجامعات الفنلندية:

قبول الطلاب في الجامعات الفنلندية وذلك من الذين اجتازوا المرحلة الثانوية العامة، وإجراء امتحانات القبول بالجامعات، حيث تم تطوير امتحانات القبول بالجامعات وذلك لقبول أفضل الطلاب، حيث يُمكن للجامعات إجراء اختبار القبول بطرية مستقلة باستخدام معايير متخصصة ودمج النظام المركزي واللامركزي، ويُشرف علي تلك الاختبارات مجلس اختيار قبول الجامعات(Sakari , et al2014, p .60) .

ويسعى التعليم الفنلندي إلى تعليم الطلاب المهارات الأساسية، وتنمية التفكير والإبداع والنقد واكتساب مهارات التعلم الذاتي للبحث والتمحيص، واتخاذ المواقف والأحكام، للتعليم الدائم بعد التخرج، كما يبعد عن أساليب التلقين والحفظ والإبداع، فدور المعلمين تشخيص

الطلاب ومعرفة قدراتهم ومستواهم للتناسب من المواد التي تتناسب مع التشخيص، كما تتميز طرائق التدريس بالتنوع والتمايز بين الطلاب (حسين و عليوي، ٢٠١٨ م، ص ١١)

ويتمتع الطالب الجامعي في فنلندا ببعض المميزات التي تؤهله لممارسة الحرية لأكاديمية، ومنها:(Alaniska et al,2006,P.14,15)

الطالب كشريك: يتم تحقيق التعلم من خلال التعاون الوثيق بين المعلمين والطلاب، لذلك يُمكن تطوير مفهوم الشراكة من خلال التعزيز المستمر للشعور بالشراكة من خلال المشاركة في الاحتفالات الأكاديمية والسنوية والفعاليات والرحلات، ويمثل مفهوم الشراكة بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس إمكانية إجراء حوار فعال، كما تتمثل مسئولية الموظفين في معاملة الطلاب كشركاء وخلق بيئة سهلة والجو الإيجابي في المؤسسات وهذا يُؤدي إلى المزيد من الانفتاح وضمان الجودة الحقيقي.

الطالب كممثل: الطلاب قادرون على القيام بأكثر من مجرد العمل كمقدمين للمعلومات، ويصمم الطلاب في العديد من الجامعات في فنلندا استبيانات التعليقات الخاصة بهم أو يقومون بذلك بالتعاون الوثيق مع أعضاء هيئة التدريس، وغالبًا ما يتم أيضًا جمع التعليقات وتحليلها، من خلال تنظيم الطلاب ورش عمل لتطوير الطلاب، والعمل على تشجيع المناقشات المبتكرة والموجهة لحل المشكلات في جو مريح، ويستخدم اتحاد الطلاب الملاحظات لتحديد الموضوعات التي يجب مناقشتها ويحاولون في مجموعات صغيرة إيجاد حلول لمشاكل التدريس والدراسة في كثير من الأحيان تتم دعوة ممثلي الحياة العملية للتحدث عن الاتجاهات الحالية واحتياجات سوق العمل.

الطالب كمقدم للمعلومات: يعتبر إعطاء الملاحظات الطريقة الأكثر شيوعًا لمشاركة الطلاب في ضمان الجودة، وهناك تنوع كبير في كيف ومتى ونوع التعليقات التي يُقدمها الطلاب، فمن المعتاد أن يتم تقديم التغذية الراجعة بعد كل دورة أو مرة واحدة على الأقل في الفصل الدراسي، يتم استخدام كل من الإجراءات الكمية والنوعية، وتوصي المعاهد الفنية بأن يقوم أحد معلميهم أيضًا بجمع التعليقات في منتصف الدورات بأن يقوم الطلاب بكتابة مشاعرهم ومشاكلهم وأفكارهم حول كيفية تحسين الدورة.

الطالب كخبير: يُعد تعزيز تعلم الطلاب أحد أهم أهداف الجامعات، فمن الضروري أن يشارك الطلاب بنشاط في كل خطوة من خطوات عملية التطوير في فنلندا، وتُفهم مشاركة الطلاب

دائمًا على أنها تعني المشاركة الكاملة، وقد أظهرت التجربة أن الطلاب الأقرب هم من يشاركوا في أنشطة الأقسام، وكلما كانت نتيجة التعزيز أفضل، كلما تولد هذه المشاركة الوثيقة شراكة حقيقية وبالتالي حوار أكثر انفتاحًا.

ثالثًا: ملامح تطبيق الحرية الأكاديمية في الجامعات الفنلندية:

ففي فنلندا يتم حماية الحرية الأكاديمية بشكل خاص في قانون الجامعات لعام ٢٠٠٩م، جعل الجامعات كيانات مؤسسية، وأنهى النظام الذي بموجبه كان للأساتذة والأكاديميين عقودًا مع الدولة (أي كان الأكاديميون موظفون مدنيون)، وافتتح نظامًا جديدًا تم فيه تعيين أعضاء هيئة التدريس بموجب عقود مع جامعاتهم الفردية، في نفس الوقت تم تغيير نظام الحكم وزادت سلطة رئيس الجامعة بدأت الآن الجامعات التي كان لديها في السابق خطط حيازة على غرار الاختبار، أو نظام قائم على التأهيل، واكتسبت الآن صلاحيات وظيفية وتعاقدية إضافية (بموجب لقب مناسب من "الاستقلال المؤسسي")، وبدأت الآن في تأسيس مسارات وظيفية جديدة استنادًا إلى نظام "مسار الحيازة" (أي العقود محددة المدة المعلن عنها مع احتمال الحصول على منصب ثابت ودائم على مستوى أعلى، خاضعًا للتقييم الإيجابي، ولكن دون تجديد الإعلان والتقدم للوظيفة التالية) ويتكون مجلس الجامعة من ٧ أو ٩- ١٤ عضوًا ينتخبهم الأساتذة أعضاء هيئة التدريس والبحث والإدارة والطلاب ولكن ٤٠٪ منهم معينون من الخارج حيث تتكون الهيئة الجامعية من(٥٠ عضواً) من ممثلين عن الأساتذة وهيئة التدريس والبحوث والإداريين والطلاب (Karran , and Mallinson , 2017, P.p . 3-16).

وتُعد المؤسسات الفنلندية جهات فاعلة مستقلة مسئولة عن تطوير أساليب التعليم والبحث الخاصة بها، تقوم الجامعات الفنلندية بالضبط بعملها على البحث العلمي لكل من المتعلمين الجامعيين والخريجين والمشاركة في تعليم الطلاب لخدمة فنلندا على أساس فلسفة الذاتية، والاستقلالية، ويرجع نجاح نظام التعليم العالي الفنلندي إلى فلسفة التدريس والتعلم والتقييم التي تعزز المفاهيم الأساسية المطلوبة في هذا القرن، ومن هذه المفاهيم هي الثقة والاستقلالية، والتفكير النقدي، ومهارات القيادة، وروح العمل الجماعي، والتعلم القائم على البحث، التعلم الرقمي، والتدريس، وصفات المعلم، وتدويل التعليم، والانفتاح على الخبراء الآخرين، والخبرات في جميع أنحاء العالم (Slimi ,2011, p. 5)

وفقًا لفنلندا، فقد حافظت على الحرية الأكاديمية بسبب الاستقلال الدستوري للجامعات، ومع ذلك استندت المعايير بشكل أكبر إلى التشريعات الرسمية وبدرجة أقل على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية غير الرسمية، مثل حرية التعبير الفعلية وتمويل الميزانية والتمويل الخارجي (Tapio , et al, 2011, p.5) .

رابعًا: القوي والعوامل الثقافية المؤثرة علي الحرية الأكاديمية بالجامعات الفنلندية:

أ- المؤثرات الجغرافية:

تقع فنلندا شمال قارة أوروبا، حيث تبلغ مساحتها ٣٣٨.١٤٥ كم مربع، كما يبلغ عدد سكانها ٥.٢٦٦.١١٤(الدخيل عزام،٢٠١٥،ص١٩) ، حيث يحدها بحر البلطيق وخليج بوثينا، وخليج فنلندا بين السويد وروسيا، والمساحة الإجمالية لها ٣٣٨١٤٥ كيلو متر مربع، وتبلغ مساحة اليابس حوالي ٣٠٣١٨٥ كيلو متر مربع، كما تبلغ مساحة المياه منها ٣٤٣٣٠ كيلو متر مربع، ويبلغ عدد سكانها كذا، وتُشكل الكتلة السكانية من ١٦.٤٤% من السكان من سن ٠- ١٤ سنة، ١١.٢% من السكان من سن ١٥- ٢٤ سنة، ٣٧.٦٤% من السكان من سن ٢٥- ٥٤ سنة، ١٣.١٩ % من السكان من سن ٥٥- ٦٤ سنة، ٢١.٥١% من السكان من سن ٦٥ وما فوق حسب إحصائيات ٢٠١٨م(The Center of Intelligence Agency, http: www. CIA.gov).

ب- المؤثرات الاقتصادية:

وفي أواخر السبعينات احتلت فنلندا المرتبة الأدنى في ترتيب (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث تستثمر فنلندا حوالي ٣.٥ في المائة من الناتج المحلي في البحث والتطور، فمنذ الركود الاقتصادي في التسعينات، تدنت السلطات التعليمية المحلية بسب تقليص الميزانية، مما أدى إلى الحد من الخدمات التعليمية الجامعة وأثرت علي أدائها وحقوقها، إلا أن فنلندا اهتمت بالنظام التعليمي بشكل جذري وتحول النظام التعليمي الفنلندي إلى أفضل الأنظمة التعليمية في العالم، وانعكس التعليم على الاقتصاد وأصبح اقتصاد فنلندا ينافس العالم، مما أدى إلى زيادة تمويل واستقرار الجامعات(سالبيرج , ٢٠١٦م، ص ٣ -4)

وتُعد فنلندا دولة صناعية متقدمة، لديها اقتصاد حرّ بشكل كبير مَع الناتج المحلي الإجمالي للفرد تقريبًا مثل النمسا وهولندا وأعلى من ألمانيا وبلجيكا، وبارتفاع تنافسيةُ فنلندا من الناحية التاريخية خاصةً في تصنيع الخشبِ، المعادن، الهندسة، الاتصالات، والصناعات

الإلكترونيات، إذ تبرع فنلندا في تصدير التقنية وتعتمد على استيراد المواد الأولية من الطاقة وبعض المكونات للسلع المصنعة :The Center of Intelligence Agency, http (www. CIA.gov).

ج- المؤثرات الاجتماعية:

بعد تحول المجتمع الفنلندي من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي معاصر، انتقل الأفراد للعيش في المدن والابتعاد عن الأهل والاعتماد على النفس، وذلك من أجل بناء المجتمع الفنلندي لتصبح دولة رفاهية، فالدولة تضمن لمواطنيها الدخل المعيشي والخدمات الأساسية كالرعاية اليومية للأطفال والتعليم والتي أصبحت موفرة من قِبل الدولة، وقد تحول المجتمع إلى مجتمع فردي، حيث يقوم كل شخص برعاية أسرته فقط، كما هناك ثقة كبيرة في المساعدات والخدمات التي تقدمها الدولة، وقد أثرت فترة النهوض على المجتمع الفنلندي فقد أصبح الفنلنديون متوفر لديهم العمل، وازدادت الثقة بين الشعب والسلطات حيث يثق الفنلنديون في الدولة وفي السلطات وفي قراراتهم، وقد أدى كل ذلك إلى بناء مجتمع ديمقراطي، الأمر الذي جعل كل أفراد الفئات الفنلندية ساهمت وستساهم في تطوير فنلندا(راسيالينن وأخرون،ص٧).

وينص الدستور الفنلندي علي حق المجتمع الفنلندي في توافر التعليم، والسلطات المحلية تضمن الفرص المتساوية لكل أفراد المجتمع الحصول على التعليم في جميع المراحل، فالتعليم الإلزامي لابد أن يقوم علي التنمية الذاتية للأفراد بعيدًا عن الظروف المادية للأفراد، لذلك يوفر النظام الفنلندي فرصًا متساوية وتعليمًا موحدًا بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية أو الموقع الجغرافي(بكر ،٢٠١٦،ص٢١).

د- المؤثرات السياسية:

الوضع السياسي التي تتميز به فنلندا من الديمقراطية والحرية قد انعكس على الجامعات الفنلندية والتعليم الجامعي، فالقوانين والدساتير نصت على استقلال الجامعات من جميع النواحي(ماديًا، وإداريا وأكاديميا)، هذا ما جعل الجامعات الفنلندية تُمارس الحرية الأكاديمية بدون وضع قيود وتهديدات للجامعات وجعل فنلندا إحدى دول العالم المتقدمة في التعليم الجامعي.

ثانيًا: الجهود المبذولة حاليًا لتطبيق الحرية الأكاديمية بالجامعات المصرية على ضوء القوى والعوامل المؤثرة..

تمهيد:

تعد الجامعات المصرية قمة الهرم التعليمي، لذلك تقوم بدور هام في المجتمع، فهي الوسيلة الرئيسة للتقدم والعمران والتمية الشاملة، وإحدى العوامل لقياس تقدم الدول وتأخرها، كما تقوم بالدور القيادي لتطوير المجتمع، وتحقيق أهدافه لخدمة المجتمع، وتعزيز القيم والفكر الديني، كما يقع عليها مسئولية تربية وإعداد الشباب بما يُمكنهم من تحمل المسئولية، وذلك من خلال تنمية وعي الأفراد في جميع المجالات وتنمية مهاراتهم، والاستفادة من الإمكانيات المادية، والعلمية، والرياضية للجامعة والابتكارات الحديثة.

لكي تتحقق أهداف الجامعات التي تسعي إليها، لابد من توافر الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، والحرية الاكاديمية للطالب الجامعي، والحرية الأكاديمية للبحث العلمي، وتوفير استقلال الجامعات، فهي وسيلة مهمة لإطلاق الإبداع والابتكار، ولها وظائف بحثية ونقدية وتطويرية في الجامعات، وهي أكبر مؤسسة عمل تختص بالإنتاج وتقديم الخدمات، كما أنها قلعة للفكر ومنارة العلم، وتحافظ على تراثه الحضاري، وينعكس ذلك بدوره علي المجتمع، ولذلك فإن الجامعات بحاجة الي الحرية الأكاديمية لنموها ونمو أعضائها ومجتمعها، وهذا ما تفعله الدول المتقدمة التي تهتم بشكل كبير بالحرية الأكاديمية في جامعاتها.

ومن أجل الحصول علي الحرية الأكاديمية والاستقلال الذاتي للجامعة، تضمن الحرية الأكاديمية لمعلمي الجامعة قدرً من الحرية في اختيار الطلاب بالتدريس لهم، والمادة المعرفية التي سيقدمونها، وكيفية التقويم التي سوف تتم علي أساسها عملية تقييم أداء المتعلمين، كما أن الطلاب الجامعين لهم الحرية في دراسة ما يعتقدون أنه مناسب لهم ومع الأستاذ الذي يختارونه، وهذه الحرية تخدم غرضًا معينًا، وأن الهيمنة التي تُمارسها الجامعات والنفوذ التي يتمتع بها الأكاديميون تجعلهم في موضع يُساعد علي استمرار عدم تحقيق المساواة، كما أن احتفاظهم بحريتهم الاكاديمية يحد من سلطة الذين يريدون الدخول في النظام الجامعي(بدران،٢٠١٥،ص ٢٢٤-٢٢٥).

مجالات الحرية الاكاديمية بالجامعات المصرية:

تُعد الحرية الاكاديمية شريان الحياة والقلب النابض للجامعات، فهي الركن الأساسي التي تقوم عليها الجامعات حتي تُؤدي الرسالة المطلوبة منها علي أكمل وجه وتخرج الأجيال الكُفء التي تقود المجتمع الي التقدم وبكافة المجالات.

أ) الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس:

يُعد عضو هيئة التدريس في الجامعات المصرية هو عصب الجامعة، وذلك لما يُمثله من مكانة داخل الجامعة، فهو الوسيلة الأساسية التي به تنهض الجامعة وتحقق أهدافها، لذلك لابد من إعطاء هيئة التدريس الحقوق والواجبات التي يفترض أن يتمتع بها حتي يحقق الأهداف المنشودة، ومن أبزر تلك الحقوق الحرية الاكاديمية، لذلك سوف سيتم طرح الحرية الأكاديمية لعضو عضو هيئة التدريس في الجامعات من المصرية.

وإذا كان الطالب والأستاذ والإدارة أضلاعًا للمثلث البشري في الجامعة، وإذا كان الطالب هو المحور الرئيس للعملية التعلمية، فإن الأستاذ في العمل الجامعي هو أساس منظومة التعليم الجامعي، فلم تأتِ تلك المكانة من فراغ، فهو مصدر للعلم والمعرفة والقدوة الحسنة للطلاب، ومركز التوجيه والإرشاد الأكاديمي، والنفسي، والاجتماعي، ومفتاح التطور والتجديد، ليس علي مستوي الطالب أو الجامعة، وإنما على مستوى المجتمع(الشخيبي وفتحي ، ٢٠١٥،ص ٥٣- ٥٤).

ولتحقيق ذلك كان لابد من توافر الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس التي تتمثل في تمتع أعضاء هيئة التدريس في حرية البحث والنشر، والتدريس، والنقاش، والابتكار، والالتزام بالمعايير العملية والأكاديمية، بهدف خلق المعرفة وتطورها ونشرها وحفظها، لذا فإن الانتهاكات التي تستهدف أعضاء هيئة التدريس بهدف تقييد حريتهم في العمل الأكاديمي، تقتل الحرية الأكاديمية في الجامعات(عبد السلام ،٢٠١٥،ص١٣).

وهناك عدة معوقات ومخاطر تهدد ممارسة الحرية الأكاديمية للجامعات المصرية بشكل عام والحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بوجه خاص، ومنها(المليجي ،٢٠١٣،ص١٣٠٣):

- **تمارس مؤسسات المجتمع سواء أكانت رسمية أم غير رسمية ضغوطًا على الجامعة لكي تتحقق انجازات ومهام تسمح بتجاوز الأزمات.**

- **عندما تفقد قيادات العمل الجامعي إدارتها، وتخضع للسلطة الحاكمة، وتكرس جهودها إرضاءً للسلطة، والحصول على رضاها وقبولها، فمن ثم تختفي مبادرات الجامعة وابداعاتها، وبالطبع استقلالها وحريتها.**
- **اعتماد الجامعة شبه الكامل علي تمويل الدولة لها، وهو أمر يترتب عليه بالضرورة أن تخضع الجامعة لإدارتها.**
- **استقلال الجامعات:**

ويعني استقلال الجامعات: استقلالها عن المؤسسات والأجهزة الدولة المختلفة، وكذلك حرية الجامعات في اتخاذ القرارات المنظمة لشئونها الداخلية، سواء فيما يتعلق بالعمل الأكاديمي، أو الجوانب الإدارية المختلفة، كما لابد من توافر الاستقلال المالي للجامعة، فالجامعة لها مطلق الحرية في إدارة شئونها المالية، وتحديد أولويتها، بما لا يتعارض مع مبدأ المحاسبة والشفافية، حيث تتيح للدولة المراقبة علي الميزانية والمحاسبة، وفي حالة وجود تجاوزات دون أن يكون لها الحق في التدخل في الكيفية التي يتم بها توزيع الميزانية، فالاستقلال لا يعني الانفصال عن المجتمع، وإنما إتاحة مساحات أكبر من الحرية للجامعات للتواصل مع المجتمع، كما ألا تكون الجامعات نمطًا واحدًا متكررًا، وإنما خلق حالة من التمايز والمنافسة(بركات ،٢٠٠٧،ص١٩-٢٠).

الاستقلال المالي للجامعات المصرية:

فالاستقلال المالي يقصد به: مدى ما يتوافر للجامعة من مصادر لتمويل أنشطتها المختلفة، ودفع مرتبات أعضاء هيئة التدريس والعاملين بها، فبعض الجامعات تمول نفسها بنفسها، وذلك من خلال ما تقدمه من خدمات بحثية، وما تحصل عليه من تبرعات، وما تدفعه طلابها، ومن دعم حكومي، ولا ينبغي للدولة تقديم ممارسة أي ضغوط على الجامعة(سنبلو،٢٠١٠ ، ص ٩٤٩).

وتعتمد الجامعات المصرية في تمويلها علي الدولة بصفة أساسية، مما يسبب ذلك ضعف الارتباط بين الاعتمادات المالية المخصصة للجامعات، وبين المتطلبات اللازمة للوفاء بوظيفتها، بالإضافة إلى عدم قدرة الجامعات على تعويض النقص في الميزانية عن طريق مصادر أخرى، وكذلك الجامعات المصرية لا تمتلك التفويض بنفسها مع الجهات المختصة حول مشروع الموازنة السنوية، أما الجامعة تقوم بإعداد مشروع موازنة للجامعة فقط، ثم يتولى وزير التعليم العالي عرضها علي الجهات المختصة بعد موافقة المجلس الأعلى

للجامعات، ولماذا لا تفوض الجامعة مباشرة مع الجهات المختصة، وهي أكثر دراية باحتياجاتها المالية وأقدر علي عرضها، وتستطع ترتيب أولويتها وأوجه الإنفاق (سنبلو، ٢٠١٠، ص ٩٤٥ -٩٥٠).

الاستقلال الأكاديمي بالجامعات المصرية:

تُعد الجامعات ميدان حر للتفكير العلمي في جميع التخصصات العلمية أو الإنسانية، وفي كل الاتجاهات بما يتوافق ذلك مع الحقائق العلمية بالاعتماد على أساليب البحث العلمي وطرقه ومناهجه؛ لذا فهي بحاجة إلى قدر كافي من الحرية الأكاديمية لأساتذتها وطلابها داخل حرمها.

فالحرية الأكاديمية الملتزمة بإطار قومي شرط أساسي لنمو الجامعة وانطلاقها للقيام بدورها كمؤسسة فكر حر واع، فهي ميدان البحث العلمي، ومنارة يسترشد بها للمجتمع ببحوثها ودراستها؛ ومن ثم يصبح طلابها لديهم القدرة على الممارسة العلمية والتطبيقية (الميلجي ،٢٠١٣ ص ص ١٢٨٦،١٢٨٧).

وبالرغم من ذلك إلا أن مصر تعاني من فقدان الاستقلال العلمي، والإداري، والتنظيمي، وجهات مجتمعية أخرى خارج الجامعة في أعمال الجامعة؛ مما أدى إلى غياب تام للإبداع الفكري والبحث العلمي، وتضييق الحرية الأكاديمية على المجالات الدقيقة كالطب والزراعة والهندسة والرياضيات.

الاستقلال الاداري للجامعات المصرية :

يُعد الاستقلال الإداري شرطًا ضروريًا لكي تحقق الجامعات استقلالها الاداري والمالي، ولابد أن يتضمن الاستقلال الإداري بعض العناصر والمقومات التي تُساعد الجامعة على تحقيق مزيد من الفاعلية لتحقيق رسالتها، والقيام بدورها في المجتمع. حيث إنه يُعد أهم الضمانات التي توفر المناخ السلم لاستقرار العمل الجامعي، فالاستقلال الإداري يعني ترك الحرية للجامعة في تحديد الهيكل التنظيمي، وتحديد مستوياته التي تتناسب وظروفها ومتطلبات البيئة المحيطة، وطبيعة العمل الجامعي، الذي يُمكنها من تحقيق أهدافها، كما تعني وضع الجامعة لقوانينها ولوائحها التي تُساعد علي إنجاز أعمالها(بدران ،٢٠١٥، ص٢٢٨).

والجامعات المصرية تتميز بعدد من الاختلالات في إدارة التعليم الجامعي التي أدت إلى ضعف الاستقلال الإداري في الجامعات ومنها(الزنقلي ، ٢٠١٣، ص ٤٠٠-٤٠١) :

- **إنها تتسم بدرجة من المركزية العالية، فإن دائرة الاستقلال للجامعات محدودة.**
- **غياب البعد الديمقراطي، وافتقاد المشاركة، ويتمثل ذلك في عدد من المظاهر منها: غلبة المكون البيروقراطي في المجالس المسئولة عن رسم السياسات واتخاذ القرار، كما أن أعضاء المجلس معينين وليسوا منتخبين.**
- **المقترحات الخاصة بتطوير إدارة التعليم العالي تكون غالبًا ذات اتجاه واحد دون مشاركة حقيقية مع أصحاب المصلحة الحقيقية؛ مما أدى إلى ضعف فاعلية اتحادات الطلاب، ونوادي أعضاء هيئة التدريس، حيث يتم الاهتمام باستفتاء الشكل دون الجوهر.**

كما تعاني الجامعات المصرية من وجود خلل في المنظومة التي تدير وتنظم العملية التعلمية، فهي تيسر بالشكل الروتني التقليدي الذي يتسبب في قتل الإبداع ويحارب التطور والتقدم والازدهار؛ مما يجعل الجامعات المصرية شكل بلا مضمون

ج) الحرية الأكاديمية للطالب الجامعي:

تُعد الحرية الأكاديمية بمثابة حصانة للطالب الجامعي، تحميهم من أي تهديد خارجي عندما يرغب في التعبير عن آرائه في عملية التعليم والتعلم، والنقد والإبداع، واختيار التخصص الذي يرغب في دراسته، كما له الحق في تنمية معتقداته واتجاهاتهم المستقلة بعيدًا عن تدخل المؤسسات الجامعية .

للحرية الأكاديمية للطالب الجامعي في الجامعات المصرية توجد قيود ومعوقات تحول ممارسة الحرية الأكاديمية، فقد يرغب الطالب في دراسة الطب إلا أنه يضطر لدراسة الكيمياء، وقد يجبر الطالب علي الدراسة في كلية نظرية وهو ميوله علمية، وكذلك اختياره للجامعة التي يود الدراسة فيها، بالإضافة إلى ذلك لا يستطع الطالب الحاصل على الثانوية الأزهرية الالتحاق إلا بالكليات الأزهرية، بالرغم من دراسته لجميع مقررات الثانوية العامة وبل ويزيد عنها، وربما أراد الالتحاق بجامعة من الجامعات الخاصة، لكن إمكانيات المادية للأسرة لا تسمح، كما أن توزيع الطلاب يتم من خلال الدرجات التي يحصل عليها في مادة أو بعض المواد، مما يزيد ذلك تعقيدًا؛ لأنه من الصعب أن يضحي الطالب بسنة أو أكثر قد تجاوزها، أذا أراد التحويل من كلية إلي أخرى لأنه لم يلتحق بالتخصص الذي يتفق مع رغباته وقدراته(السيسي و نصار ٢٠٠٤، ص ٤٢) .

ولقد تخلت الجامعة عن الدور الذي من المفترض أن تلعبه وهو إعداد الأفراد علميًا، ومهنيًا، واجتماعيًا، وسياسيًا قادرين على الحياة والعمل في المجتمع، كما أصبحت الجامعة بالنسبة للأغلبية العظمى من الطلاب أكثر مكان يجبرون على قضاء عدة ساعات يوميًا، ويستمعون أحيانًا إلي بعض المحاضرات بغرض الحصول على شهادة عدد من السنوات(بركات، ٢٠٠٧ ،ص ٣٨).

ومما سبق يتضح أن مصر تعاني من وجود حرية أكاديمية للطالب الجامعي، فالطالب ليس مخير في اختيار التخصص الذي يرغب فيه، وإنما يتحكم فيه مؤثرات خارجية كالوالدين وتنسيق الثانوية العامة، ونظرة المجتمع للتخصص الذي يرغب به، بالإضافة إلى أن تدني مستوى الأنشطة الصفية واللاصفية في الجامعات، مما يجعل الطالب في معزل عن تلك الأنشطة، بالإضافة إلى تلك المعتقدات التي توارثتها الأجيال ولكنها تضيع الوقت والمجهود.

د) الحرية الأكاديمية للبحث العلمي بالجامعات المصرية:

يُعد البحث العلمي الوسيلة الأساسية الوحيد نحو التقدم والرقي، فالفرق بين الدول المتقدمة والدول النامية هو اهتمام الدول المتقدمة بالبحث العلمي وتطبيقاته، والدليل على ذلك كل من أوربا الغربية، والولايات المتحدة الامريكية، واليابان، فقد أصبحت الولايات المتحدة قوة عظمى في العالم بفضل اهتمامها بالعلماء والبحث العلمي، وأيضًا لتخصيصها أكبر ميزانية لتمويل البحوث العلمية، حيث يتناسب تفوق الدولة وقدراتها تناسبًا طرديًا موجبًا مع ازدياد اهتمامها بالبحث العلمي والعلماء، والعكس صحيح، فكلما أهملت الدولة علمائها وعقول مفكريها، تدهورت وتلاشت(المشوخي ٢٠٠٢،ص ٢٦).

لذا تتزايد أهمية البحث العلمي في الوقت الحالي لتحقيق التنمية الشاملة، فهو المدخل الحقيقي لعصر المعلومات، والسبيل لرفع القدرة التنافسية في المجالات المختلفة، فمن خلاله استطاعت بعض الدول النامية مواجهة مشكلاتها، وتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية(السيد ٢٠٠٧،ص٢٤٨).

وبناءً على ما سبق؛ فإن الحرية الأكاديمية للبحث العلمي تحرر الباحث من الضغوطات والشروط التي يتعرض لها والتي تقيد أعماله البحثية ونتائجها، فالحرية الأكاديمية للبحث العلمي تتمثل في: حرية البحث، والتدريس حق الباحث في ممارسة التفكير والتحليل والنقد، كما تتمثل حرية البحث في التحرر من أي قيود تحد من البحث أو موضوعه، كما يتضمن هذا

الجانب الأمن النفسي والعقلي والبدني، لا يهدده في حياته أو في عمله، كما تتضمن حرية المؤسسة البحثية سواء أكانت جامعة أو أكاديمية، وتوفير الضمانات السياسية والإدارية والمالية التي تسمح بإجراء بحوث ترتبط بأهداف المؤسسة ورسالتها الوظيفية فلا تخضع لأي تأثير خارجي يُؤثر علي عملها البحثي.

بالرغم من الدور الحيوي الذي تلعبه الجامعات، إلا أنه ما زالت تعاني من العديد من المشكلات التي تُؤثر علي فعالية التعليم العالي وتحقيق الأهداف ومنها: التضخم البيروقراطي، وقلة الاهتمام بالبحث العلمي، وانخفاض الرضا الوظيفي، وانخفاض جودة النوعية للتعليم العالي(العجمي، ٢٠١٦،ص٧٣٩).

بالإضافة مما سبق؛ فإن البحث العلمي في الجامعات المصرية ليس الأفضل سواء على مستوى الكم أو الكيف، أو مدى توافر الإمكانيات المالية والعلمية، فالمحصلة النهائية تصل إلى مؤسسات جامعية بحثية تصبح غير قادرة علي إنتاج بحث علمي جاد يُمكن أن يُسهم في تقدم حركة العلم ويخدم المجتمعات، أو ينافس الجامعات العالمية(بركات،٢٠٠٧، ص٣٥) .

القوى والعوامل الثقافية المؤثرة على الحرية الأكاديمية بالجامعات المصرية:

أ- المؤثرات الجغرافية :

تقع مصر في الركن الشمالي الشرقي من قارة أفريقيا ولديها امتداد آسيوي، ويحد جمهورية مصر العربية من الشمال البحر المتوسط بساحل يبلغ طوله ٩٩٥ كم، ويحدها شرقا البحر الأحمر بساحل يبلغ طوله ١٩٤١ كم، ويحدها فى الشمال الشرقي فلسطين وإسرائيل بطول ٢٦٥ كم، ويحدها من الغرب ليبيا علي امتداد خط بطول ١١١٥ كم، كما يحدها جنوبا السودان بطول ١٢٨٠ كم(بوابة معلومات مصر، http://www.eip.gov.eg/aboutegypt).

وتبلغ مساحة جمهورية مصر العربية حوالي ١.٠٠١٤٤٩ كيلو متر مربع، والمساحة المأهولة تبلغ ٧٨٩٩٠كم٢ بنسبة ٧.٨ % من المساحة الكلية، وأهم ما يميز سطحها هو تجانسه وعدم تعقده، حيث يشكل وادي النيل ودلتاه أهم الظواهر الجغرافية، مما يعني أن صفة استواء السطح هي أهم ملامح الاراضي المصرية(الموسوعة العربية العالمية،١٩٩٩،ص٣٢٠).

فالسياق الجغرافي لمصر أعطاها مكانة، وموقع متميز بين دول العالم، ولذلك نجد أن مصر محط أنظار العالم، فعانت مصر كثيرا من الاستعمار؛ مما أثر ذلك علي الجامعات والحرية الأكاديمية بها.

كما أن التقسيم الجغرافي للجامعات المصرية كان السبب في أنها نالت الكثير من المميزات التي ساعدتها على تطبيق الحرية الأكاديمية؛ كجامعات الوجه البحري كجامعة القاهرة، وجامعة عين شمس، فموقعهم المتميز جعلهم جذب لعدد كبير من الطلاب، مع وجود تخصصات علمية غير موجودة في بعض الجامعات؛ لذلك نجدهم أكثر الجامعات تقدمًا في بعض المجالات لما يتمتعوا به من اهتمام على عكس جامعات الوجه القبلي التي تعاني من نقص الاهتمام، وقلة توافر التخصصات الحديثة.

المؤثرات الاقتصادية:

يُعد الاقتصاد في أي دولة من الدول عصب الحياة، فهو يحرك الدول ويسيطر عليها، فله تأثير سواء سلبي أو إيجابي على باقي النظم، فإن كان النظام الاقتصادي قويًا، سيؤثر على باقي النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بالإيجاب، ويرتقي بها، كما أنها مصدر الرخاء والكساد في المجتمع، ولذلك كان لها أثر واضح في حركة الفكر والحرية الأكاديمية، فهو يساعد البحث العلمي على توافر الإمكانيات، والأجهزة والأدوات اللازمة له، ونشر البحوث، بالإضافة الي ذلك يساعد الاقتصاد القوي على التخطيط السليم لتوافر الإمكانيات، والتوسع في مؤسسات البحث العلم، وإعداد القادة الباحثين إعدادًا جيدًا

لذلك نجد أن رأس المالي البشري هو من يحرك الاقتصاد، فهو يعتمد اعتمادًا كبيرًا على التعليم، لذلك نجد أن الدول الأوربية أهتمت بالتعليم والتخصصات العلمية التي يستفيد منها في الاقتصاد، لذلك نجدها من الدول المتقدمة والرائدة في التعليم فكلاهما يُؤثر ويتأثر بالأخر، ويُعد التعليم أحد ركائز المجتمع، وأساس تقدم الشعوب، وعنوان حضارتها، لذا تسعى جميع الدول باختلاف أنظمتها الاقتصادية إلى الاستثمار الأمثل لمواردها البشرية، وخاصة تلك التي تُعاني من شح الموارد الطبيعية، فتركز على التعليم، لما له من فوائد وعوائد اقتصادية(سيد طنطاوي،https://democraticac.de/).

وتُعاني الجامعات المصرية من مشكلة التمويل، مما أدى إلى تدني مستوى خريجها، وعدم مسايرتها لمتطلبات العصر، وعدم قدرتها على إعداد أجيال من الشباب القادرة على المنافسة في سوق العمل في عصر العولمة، والقدرة علي إنتاج المعرفة، واستخدام الصور

الحديثة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يلزم ذلك البحث عن أسلوب جديد لزيادة القدرة على تمويل الجامعات الحكومية المصرية، وترشيد الإنفاق الخاص بها، والتوسع في إقامة جامعات وكليات جديدة، بما يضمن قدرتها على المنافسة في عصر العولمة، وعصر ازدياد المعرفة، وعجز القدرة علي إنتاج المعرفة(المغرب ،٢٠٢٠م،ص٨٠).

كما أن ثقافة المجتمع المصري والإهمال في التعليم الصناعي والتجاري، والنظر إليه بصورة متدنية، أدى إلى تدهور الاقتصاد المصري، وجعله من الدول النامية، مما أثر ذلك على الحرية الأكاديمية بالجامعات المصرية، والتحكم في تمويل الجامعات، وتدني مرتبات أعضاء هيئة التدريس، بما لا تساعده على الوفاء بالتزاماته الأسرية، ولا يوفر حياة كريمة، وهذا أثر عليه بالسلب، وساهم ذلك في هجرة العقول النابغة، بالإضافة إلى إهمال البحث العلمي، ووضع القيود والشروط التي تعجز البحث العلم عن القيام بمهامه، كما أن الطالب لم نعطه الحرية في التخصص الذي يرغب في مزاولته خاصة التخصصات الصناعية، بذلك نجد أن الاقتصاد أثر على الحرية الأكاديمية.

- المؤثرات الاجتماعية:

لا شك أن وضع الأسرة في المجتمع واستقرارها له علاقة بالمؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى العادات والتقاليد، لها دور كبير في تنمية القدرات، وتفعيل الحرية والإبداع، فكثير من الأسر ما زال تفكيرها محدودًا من العيب في إرسال الطلاب إلى المدارس الصناعية أو التجارية، أو ذهاب الأطفال المعاقين الي مدارس المعوقين لاستكمال دراستهم، فكثير من الأفكار أثرت على وجود الحرية للأفراد، وهدمت مستقبلهم.

ولقد تطورت قِيم المجتمع المصري منذ منتصف القرن الماضي، ففي الخمسينيات سادت قيم العدالة الاجتماعية والمساواة، كما ساعد التوسع في التعليم على إزالة الحواجز الفاصلة بين الطبقات الاجتماعية، خصوصًا في ظل مجانية التعليم الجامعي، لكن تغير الحال في السبعينيات والثمانينيات، إذ اتجهت سياسة الدولة إلى الانفتاح؛ مما ساعد ذلك على بروز قيم الفردية، كما برزت قنوات أخرى كان لها دور في إحداث تغيرات على مستوى الطبقات الاجتماعية، فظهرت الشركات، والبنوك الخاصة الأجنبية، وهو ما أدى إلى ظهور مؤشرات للتميز الاجتماعي، حيث زادت طموحات الأفراد، واتجهت الأنظار للعمل في القطاع الخاص والأجنبي، الذي يدر دخلًا أعلى ومكانة أرفع، مما ساعد ذلك على ظهور قيم مثل إحلال الولاء محل الكفاءة في العمل، كما شهدت تلك المرحلة هجرات واسعة إلى دول النفط،

مما أدى إلى تراجع قيم الاستقرار، وأسهمت الهجرات في زيادة دخول فئات كثيرة سعت إلى تغيير مراكزها في السلم الاجتماعي وزيادة حدة الطموح الاستهلاكي، وحرص هؤلاء على إثبات التميز الاجتماعي، مما ساعد على ظهور المُباهاة الاجتماعية، والنهم في اقتناء الغالي والثمين، والتعالي والأنانية(مرعي إيمان،https://acpss.ahram.org.eg).

بالإضافة إلى وجود مشكلة البطالة في مصر بشكل كبير، فقد ظهرت تلك المشكلة نتيجة جميع الخرجين من الجامعات المصرية لم يتدربوا علي أي مهارات شخصية مهنية أو علمية ترتبط وتناسب احتياجات سوق العمل، فلم يجد الشباب من حملة الشهادات العليا غير الحسرة علي وقت الدراسة، والعمل على الحصول علي تلك الشهادات، لقد أهملت الحكومة المصرية المتعاقبة التخطيط والتدريب العلمي والعملي السليم وفقا لاحتياجات الفعلية لسوق العمل، فالثقافة المصرية، ومجانية التعليم مع افتقار المجتمع تسبب في دفع الغالبية من الأسر والعائلات علي تعليم أبنائهم تعليما جامعيا،، وترتب علي ذلك وفرة الخرجين وظهور البطالة(حسن ،٢٠١٣،ص٤٥).

المؤثرات السياسية:

يُعد النظام السياسي هو المحرك الأساسي لنظام أي مجتمع، لذلك نجد أن الحريات الأكاديمية في الجامعات ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالسياسية السائدة في المجتمع، وهي التي تحدد طابع ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات سلبًا أو إيجابًا ، فالظروف السياسية والاجتماعية عامل رئيسي في وجود أو غياب الحرية الأكاديمية، ومدى إعطاء الباحث حرية أبداء الرأي، والنقد، والتفكير، وتناول المشكلات الاجتماعية.

لذلك نجد أن النظام السياسي الذي يتميز بالديمقراطية، يُساعد على حرية التعبير، وممارسة الحرية الاكاديمية، وهذا ما نجده في بعض الدول الأوربية، على عكس بعض الدول التي يمتاز نظامها السياسي بالمركزية الديكتاتوري الفردي، الذي يُصمت أي صوت يخالف، مما أثر ذلك على الحرية الأكاديمية في جامعاتها.

و بالرغم من القوانين واللوائح التي يصدرها الحكم السياسي في مصر مثل: أن يكفل الدستور المصري الصادر عام ١٩٧١ في مادة ١٨ مبدأ استقلال الجامعات، كما يُؤكد علي حرية البحث في مادة ٤٩، وحرية الفكر والتعبير في المادتين (٤٧/٤٨)(نجيب ،٢٠١١،ص٣٧).

فإن الواقع الحالي للجامعات المصرية، وتناول العديد من الدراسات تُؤكد شبه انعدام ممارسة الحرية الأكاديمية، من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، واستقلال الجامعات، والبحث العلمي، فكثير من العقول النابغة فضلت الهجرة خارج البلد لعدم وجود من يقدرها ومحاربتها لأي تغير يسعى الإنسان إليه، بالإضافة إلى تدني الموارد المالية والإمكانيات، والجهل والفساد الذي عاشوه العلماء مما اضطرهم للهجرة لإثبات ذاتهم .

-أوجه المقارنة بين التجربة الفنلندية والتجربة المصرية في تطبيق الحرية الأكاديمية: -

على الرغم من أن مصر دولة أفريقيا تتميز بالنمو السريع في عدد السكان وهي أكثر مساحة من فنلندا، إلا إنه يوجد فرق بين الدولتين:

- **اهتمت فنلندا بالتعليم والأخص التعليم الجامعي في الآونة الاخير بدلًا من كونها دولة زراعية تحولت إلي دولة صناعية تنافس العالم، بينما مصر اتجهت في الآونة الأخيرة إلي الاهتمام وتطوير التعليم ومحاولة مواكبة العصر إلا إنه تواجه كثير من الصعاب جعلتها ما زالت ضمن الدول النامية.**
- **تتمتع فنلندا بالنمط اللامركزي في إدارة شئون التعليم الجامعي، بينما مصر مازالت تتبع النمط المركزي في إدارة شئون التعليم الجامعي.**
- **يتمتع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفنلندية بالحرية الأكاديمية، من حيث التعبير عن آرائهم، المشاركة في المجتمع الجامعي، حرية اتخاذ القرارات، حرية البحث في الموضوعات الاجتماعية دون تدخل من سلطات خارجية، بينما يتمتع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية بالحرية الأكاديمية بشكل أقل خاصة فيما يتعلق بتدني المرتبات؛ مما يضطرهم إلى الهجرة لتوفير احتياجاتهم.**
- **تتمتع الجامعات الفنلندية بالاستقلال الجامعي والديمقراطية لضمان حرية التعليم العالي الأكاديمي والفني، حيث تتمتع فنلندا بالاستقلال المالي في الجامعات، فالنظام المتبع هو اللامركزي في التمويل الجامعي، بينما الجامعات المصرية تعاني من استقلالية مالية فالنظام المتبع النظام المركزي.**
- **تتمتع فنلندا بحرية أكاديمية واسعة نسبيًا فيما يتعلق بتدريس البحوث وإدارتها خلال العقود القليلة الماضية فقد غير هذا الوضع كثيرًا من البيئة الوظيفية للجامعة؛ مما جعل فنلندا دولة متقدمة، بينما الجامعات المصرية تزايد أهمية البحث العلمي في**

الوقت الحالي لتحقيق التنمية الشاملة، فهو المدخل الحقيقي لعصر المعلومات، والسبيل لرفع القدرة التنافسية في المجالات المختلفة.

- **يسعى التعليم الفنلندي إلى تعليم الطلاب المهارات الأساسية، وتنمية التفكير والإبداع والنقد واكتساب مهارات التعلم الذاتي للبحث والتمحيص؛ مما يسهم ذلك في ممارسة الحرية الأكاديمية، بينما الجامعات المصرية توجد قيود ومعوقات تحول ممارسة الحرية الأكاديمية للطالب الجامعي، فقد يرغب الطالب في دراسة الطب إلا أنه يضطر لدراسة الكيمياء، وقد يجبر الطالب علي الدراسة في كلية نظرية وهو ميوله علمية، وكذلك اختياره للجامعة التي يود الدراسة فيها.**

جوانب الإفادة من الخبرة الجامعات الفنلندية لتطبيق الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية تتمثل في:-

- **التشخيص النزيه للجامعات، بما يمكن ذلك تطوير الجامعات .**
- **توفير الإمكانيات المطلوبة للممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية .**
- **محاولة وضع تشريع قانوني واضح وصريح يؤكد على ممارسة الحرية الأكاديمية بالجامعات المصرية دون وضع عقوبات أو تهديدات خارجية**
- **الاهتمام بالأنشطة الطلابية للطلاب، مع توفير الميزانيات الكافية لها.**
- **الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس، وزيادة مرتباتهم بما يضمن معيشة كريمة.**

المراجع

المراجع العربية

بدران ،شبل(٢٠١٥) " الحرية الاكاديمية والقيم الجامعية "، المؤتمر القومي التاسع عشر (العربي الحادي عشر)، التعليم الجامعي العربي وأزمة القيم في عالم بلا حدود ، المنعقد في الفترة١٦-١٧ سبتمبر ،قاعدة المؤتمرات بدار الضيافة .

بدران، شبل(٢٠١٥)، تكافؤ الفرص في نظم التعليم، الاسكندرية: دار العرفة الجامعية، الطبعة الثانية .

بركات، خلود صابر، استقلال الجامعة، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان" ٢٠٠٧

بكر، عبد الجواد السيد (٢٠١٦)"نظام التعليم الأساسي في فنلندا: الملامح الأوربية والسيناريو المصري" المؤتمر العلمي السنوي الثالث والعشرين: التعليم والتقدم في دول أمريكا الشمالية، المنعقد يومي ٢٧-٢٨يناير ٢٠١٦، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، دار الضيافة جامعة عين شمس.

بوابة معلومات مصر، جغرافية مصر، متاح عبر الرابط: http://www.eip.gov.eg/aboutegypt/GeoInfo.aspx تاريخ الدخول ٢٠٢١/٧/٧م.

حسين ،عبد الرحمن و عليوي ،ياسر(٢٠١٨): "أساليب التعليم المتبعة بفنلندا ونظرة جديدة لتعليم اللاجئين السوريين" مجلة التعليم والعلوم الاجتماعية، المجلد(٥)، العدد(٣).

خطابية ،محمد و سلامة ،راتب (٢٠١١): "تصورات اعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية وعلاقتها بإنجازهم البحثي"، مجلة دمشق، المجلد (٢٧)، العدد (١٢).

الدخيل،عزام بن محمد(٢٠١٥):تعلومهم نظرة في تعليم العشر الأوائل في مجال التعليم عبر تعليمهم الأساسي، ط(٤)، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

راسيالينن ،ليلي ،وأخرون(٢٠١٦) "عن فنلندا كتاب توجيهي حول المجتمع الفنلندي"،مركز تعليم الكبار لهلسنكي.

الزنقلي، أحمد محمود (٢٠١٣): التخطيط الإستراتيجي للتعليم الجامعي ودوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة "، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

سالبيرج،باسي (٢٠١٦):ترجمة مركز البيان للدراسات والتخطيط، نبذة مختصرة عن إصلاح التعليم في فنلندا، مركز البيان للدراسات والتخطيط.

سنبلو، إبراهيم أبو الخير(٢٠١٠) :"الاستقلال المالي للجامعات: دراسة مقارنة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية"، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر، اتجاهات معاصرة في تطوير التعليم في الوطن العربي، المنعقد في الفترة ٦-٧ فبراير ٢٠١٠، المجلد (٣)، العدد(٣)، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية.

سيد ، سيد طنطاوي محمد ، "إستراتيجة التعليم في مصر وعنوان حضارتها كأساس للتنمية الاقتصادية"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، تاريخ النشر ١٤-٥-٢٠١٩، متاح عبر الرابط https://democraticac.de/ تاريخ الزيارة ١٣-٧-٢٠٢١ .

سيد ،محمود و أبو العطا ،طارق(٢٠١٤): "دور الحرية الاكاديمية في تفعيل جودة المؤسسات الجامعية"، مجلة المعرفة التربوية، المجلد (٢)، العدد (٤)،الجمعية المصرية لأصول التربية .

السيد، ابراهيم أحمد (٢٠٠٧): التعليم والتنمية البشرية خبرات عالمية، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

الشخيبي، علي السيد و فتحي، شاكر محمد "الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات العربية، المجلة العربية للتربية، المجلد (٣٤)،المنظة العربية للثقافة والعلوم، إدارة التربية، ٢٠١٥

العجمي، نوف بنت عبد العالي "الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية والغربية"، مجلة البحث العلمي في التربية، المجلد الأول، العدد (١٧)، كلية البنات للتربية والعلوم والآداب،٢٠١٦م

صابر، خلود(٢٠٠٧)، استقلال الجامعة، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان

عبد السلام ،محمد(٢٠١٥): مفهوم الحرية الأكاديمية قراءة نقدية في المواثيق والإعلانات الدولية، القاهرة: مؤسسة حرية الفكر والتعبير.

عبد العزيز،ندي عبد الرحمن (٢٠٠٧): " الحرية الأكاديمية بالجامعات السعودية : دراسة ميدانية " رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الملك سعود .

عبد زيد، زهراء عامر (٢٠١٨)"الحرية الأكاديمية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الاهلية "، المؤتمر العلمي الاول (استراتيجيات تطوير التعليم العالي الأهلي في العراق) الذي تقيمه دائرة التعليم الجامعي الأهلي، المنعقد في الفترة ١٩-٢٠إبريل، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

عمير ،عمير بن سفر(٢٠١٨): "الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالإنتاجية البحثية لعضو هيئة التدريس- دراسة ميدانية بجامعة أم القرى"، مجلة كلية التربية، عدد(٥٥).

عيسي ،يزيد(٢٠٠٩) :، السلطوية في التربية العربية، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب.

الكندري ،محمد طالب (٢٠١١):مدركات الحرية الاكاديمية لدي اعضاء هيئة التدريس في كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ":دراسة ميدانية بكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بدولة الكويت، مجلة العلوم التربوية، المجلد (١٩)، العدد (٢)، كلية الدراسات العليا للتربية.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "تنفيذ العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، التقرير الدولي الخامس المقدم من الدول الأطراف بموجب المادتين ١٦و١٧ من العهد فنلندا، ص١٢٨، متاح في(٦/١٢/٢٠٢١م): http://hrlibrary.umn.edu/

مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، القاهرة: القاهرة الهيئة القومية لشئون المطابع الأميرية، ٢٠٠٠م

محمد ،محمد محمدي(٢٠١٨) :"تصور مقترح للمتطلبات الهيكلية والتنظيمية بالجامعات المصرية للقيام بمسؤوليتها المجتمعية في ضوء خبرة الولايات المتحدة الأمريكية"، مجلة كلية التربية، المجلد (٣٣)، العدد (٢)، كلية التربية، جامعة المنوفية.

محمد،عادل السيد (٢٠٠٦)"معوقات الحرية الأكاديمية لدي طلاب الجامعة، ودور الإدارة الجامعية في تفعيلها: دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية، المجلد (١٦)، العدد (١)، كلية التربية، جامعة الاسكندرية.

مرعي ،ايمان " التغيرات الاجتماعية والثقافية في المجتمع المصري "، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، تاريخ النشر ٢٠٢١/١/٣١، متاح عبر الرابط https://acpss.ahram.org.eg، تاريخ الزيارة ١٢ /٢٠٢١/٧م

المشوخى، حمد سليمان (٢٠٠٢)، تقنيات ومناهج البحث العلمي، القاهرة: دار الفكر العربي،م.

المغربي،لمياء محمد(٢٠٢٠): "قياس أثر الاستثمار فى التعليم العالى على النمو الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية فى الفترة من ١٩٩٠/١٩٩١ وحتى ٢٠١٦/٢٠١، "مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد(٢٢)، العدد(٣).

المليجي، رضا ابراهيم (٢٠١٣)، الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس مدخل الحكومة الجامعات المصرية، المؤتمر العلمي العربي السادس : التعليم وأفاق ما بعد ثورات الربيع العربي ، المنعقد يومي ١-٢يوليو ٢٠١٣، الجمعية المصرية لأصول التربية بالتعاون وكلية التربية ببنها، المجلد الثاني.

الموسوعة العربية العالمية، ط٢،السعودية: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع،١٩٩٩م.

نجيب،كمال (٢٠١١):"الحرية الأكاديمية بالجامعات المصرية"، دراسات تربوية، المجلد (١٨)، العدد (٥٧)، رابطة التربية الحديثة.

نوفل،نبيل (١٩٩٢): تأملات في مستقبل التعليم العالي، القاهرة: مركز أبن خلدون للدراسات الإنمائية.

المراجع الانجليزية

Lattu, Annina, and Cai, Yuzhuo(2020): "Tensions in the Sustainability of Higher Education—the Case of Finnish Universities**",** *Sustainability* Vol.(12), Issue.(5).

Cedefop, ReferNet, Finland, VET in Europe – Country Report, 2011

Alaniska,Hanna et al(2006): "Student involvement in the processes of quality assurance agencies.", *European Association for Quality Assurance in Higher Education, Helsinki* .

Tapanila,Katriina at el(2020): "Academics' social positioning towards the restructured management system in Finnish universities", *Studies in Higher Education* ,Vol.(45). Issue. (1).

Martti, Lehto(2015): "Cyber security competencies: cyber security education and research in Finnish universities*", ECCWS2015-Proceedings of the 14th European Conference on Cyber Warfare & Security: ECCWS*.

Rostan,Michele(2010): "Challenges to academic freedom: Some empirical evidence" *European Review* ,Vol.(18) . Issue (S1) 0

Piironen, Ossi (2013):"The transnational idea of university autonomy and the reform of the Finnish Universities Act." *Higher Education Policy*, vol.(26). Issue (1).

Kansanen,Pertti and Meri,Matti(2007): "Finland", *The Education Systems of Europe*. Springer, Dordrecht.

Tapio,Petri et al(2011) : "University Culture- Quo Vadis? Prospects of Environmental Science-Policy Interface up to 2020"**,** *The Journal of Transdisciplinary Environmental Studies* ,Vol.(10).Issue.(1).

Beatriz ,PON et al(2013): "Education Policy Outlook: Finland. OECD Publishing".

Ahola ,Sakari and Hoffman,David M.(2012): "Higher education research in Finland: Emerging structures and contemporary issues", *Institute for Educational Research.*

Ahola,Sakari et al(2014): "Organisational features of higher education. Denmark, Finland, Norway and Sweden"

Karran,Terence and Mallinson, Lucy(2017): "Academic freedom in the UK: legal and normative protection in a comparative context [Report for the University and College Union**]."**

Karran ,Terence, "Academic Freedom in Europe: A Preliminary Comparative Analysis". *Higher Education Policy*, Vol(20) Issue(3)2007.

Nokkala ,Terhi and Bladh, Agneta(2014)"Institutional autonomy and academic freedom in the Nordic context—similarities and differences." *Higher Education Policy* Vol.(27). Issue. (1).

The Center of Intelligence Agency, The Work of factbook, Finland , available at (27/7/2021): http: www. CIA.gov

Aarrevaara ,Timo(2012): "Oh happy days! University reforms in Finland**.,** "*Cycles of university reform: Japan and Finland compared".*

Aarrevaara,Timo at,el(2009): "Brave new world: Higher education reform in Finland", *Higher Education Management and Policy* Vol .(21).Issue (2).

Aarrevaara,Timo(2007): "Enhancing universities in Finland."**,** *The Journal of Finance and Management in Colleges and Universities* Issue .(4).

Slimi**,** Zouhaier(2019): "Potentialities of the Finnish Higher Educational Framework for the Middle East: Requirements, Challenges, and Perspectives--Case of Oman**.**", *Journal of Education and Learning* Vol.(8). Issue (3)..

Teichler Ulrich and Ava Höhle Ester(2013): The work situation of the academic profession in Europe: Findings of a survey in twelve countries. Springer Science & Business Media, 2013.

 Print:(ISSN 2682-2989) Online:(ISSN 2682-2997)